

سلسلة الدراسات الاجتماعية والعمالية

العدد ٨٨

دراسة حقوق الطفل

في قوانين دول مجلس التعاون

دراسة مقارنة مع الصكوك الدولية

الخاصة بحقوق الطفل

الدكتور يوسف إلياس

أستاذ القانون الاجتماعي

حقوق الطبع محفوظة
يجوز الاقتباس من مادة الكتاب بشرط الإشارة إلى المصدر

الطبعة الأولى
٢٠١٤م

إن الآراء الواردة في هذا الكتاب تعبر عن رأي الكاتب أو الجهة ولا تعبر بالضرورة عن رأي المكتب التنفيذي

المكتب التنفيذي
ص. ب ٢٦٣٠٣ المنامة - مملكة البحرين - هاتف ١٧٥٣٠٢٠٢ - فاكس ١٧٥٣٠٧٥٣
البريد الإلكتروني: info@gcclsa.org
العنوان على شبكة الانترنت: www.gcclsa.org

سلسلة الدراسات الاجتماعية والعمالية

تصدر عن
المكتب التنفيذي

لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية ومجلس وزراء العمل
بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

الإشراف العام
عقيل أحمد الجاسم

هيئة التحرير والإعداد
محمود حافظ
خليل بوهزاع
محمد الغايب
علي فيصل

المحتويات

.....مقدمة

تمهيد: في التعريف بمفهوم حقوق الطفل وتطوره.....

الباب الأول- حقوق الطفل في القانون الدولي لحقوق الإنسان
وقوانين دول المجلس.....

الفصل الأول- تطور أحكام القانون الدولي لحقوق الإنسان الخاصة
بحقوق الطفل:

١- مرحلة ما بين الحربين الكونيتين الأولى والثانية (إعلان
حقوق الطفل ١٩٢٤).....

٢- المرحلة التالية للحرب الكونية الثانية - توالي الإهتمام
بحقوق الطفل في إطار الصكوك الدولية الخاصة بحقوق
الإنسان.....

الفصل الثاني- التعريف باتفاقية حقوق الطفل:

١- موقع الاتفاقية الدولية بشأن حقوق الطفل في إطار
المنظومة الدولية لحقوق الإنسان.....

٢- الأسس التي تقوم عليها الاتفاقية.....

٣- المبادئ العامة للاتفاقية.....

٤- البناء (الهيكل) الفني للاتفاقية.....

٥- البروتوكولات الملحقّة بالاتفاقية الدولية بشأن حقوق الطفل.

٦- التصديق على الاتفاقية والبروتوكولات.....

٧- التحفظات على بعض نصوص إتفاقية حقوق الطفل.....

٨- نفاذ الإتفاقية/ البروتوكول.....

٩- الإنسحاب من الإتفاقية/ البروتوكول.....

١٠- إجراءات متابعة تنفيذ الإتفاقية.....

الفصل الثالث - التنظيم القانوني لحقوق الطفل في دول المجلس:	
١ - موقف دساتير دول المجلس من حقوق الطفل.....	
٢ - القوانين المنظمة لحقوق الطفل في دول المجلس.....	
٣ - تعريف الطفل في قوانين دول المجلس.....	
الباب الثاني - الأحكام القانونية المنظمة لحقوق الطفل في الصكوك الدولية وقوانين دول المجلس:	
الفصل الأول - حق الطفل في الإنتماء إلى أسرة:	
١ - تسجيل الطفل وثبوت نسبه.....	
٢ - رعاية الطفل.....	
الفصل الثاني - حقوق الطفل المدنية:	
١ - حق الطفل في الحياة.....	
٢ - حق الطفل في الجنسية.....	
الفصل الثالث - حقوق الطفل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية:	
١ - حق الطفل في الصحة.....	
٢ - حق الطفل في التعليم.....	
٣ - حق الطفل في مستوى معيشي ملائم وفي الضمان الاجتماعي.	
الفصل الرابع - حقوق الطفل في الحماية:	
١ - حماية الطفل من الإستغلال الإقتصادي.....	
٢ - حماية الطفل من بيعه والإتجار به وإستغلاله جنسياً.....	
٣ - حماية الطفل الجانح.....	
٤ - حماية الطفل ذي الإعاقة.....	
٥ - حماية الطفل من التجنيد وآثار النزاعات المسلحة.....	
٦ - حماية الطفل اللاجئ.....	
خاتمة - بعض معالم الطريق إلى تعزيز حقوق الطفل في دول مجلس التعاون.....	

تقديم المدير العام

تحتل قضايا الطفولة اهتماماً بالغاً في دول مجلس التعاون الخليجي، حيث يحظون باهتمام كبير، كان له إنعكاسه الواضح في برامج وأنشطة المكتب التنفيذي وإصداراته المختلفة حول الطفولة وقضاياها والموضوعات التي تتقاطع معها كالمرأة والأسرة، خاصة وأن جميع دول مجلس التعاون قد صادقت على الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل منذ صدورها في عام ١٩٨٩م..

وتأتي هذه الدراسة حول حقوق الطفل في قوانين دول مجلس التعاون استناداً لقرار مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون في دورته التاسعة والعشرون (الرياض: سبتمبر ٢٠١٢م) في إطار متابعة الجهود للإهتمام بالطفل وتوفير البيئة التشريعية الضامنة لحقوقه ليعيش في بيئة اجتماعية آمنة حاضنة له.

تبحث الدراسة بمنهج قانوني مقارن في القوانين الوطنية المتعلقة بحقوق الطفل في دول المجلس وأحكام الصكوك الدولية في مجال حقوق الطفل. وتنقسم إلى بابين، الباب الأول حول حقوق الطفل في القانون الدولي لحقوق الإنسان وقوانين دول المجلس، والباب الثاني حول الأحكام القانونية المنظمة لحقوق الطفل في الصكوك الدولية وقوانين دول المجلس.

ويتضمن الباب الأول ثلاثة فصول يتناول الأول منه تطور أحكام القانون الدولي لحقوق الإنسان الخاصة بحقوق الطفل في حين يتناول الفصل الثاني التعريف باتفاقية حقوق الطفل. أما الفصل الأخير فقد عرض التنظيم القانوني لحقوق الطفل في دول المجلس. وشمل الباب الثاني أربعة فصول تناولت حق

الطفل في الإلتواء إلى أسرة وحقوقه المدنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وأخيراً حقوق الطفل في الحماية.

وتنتهي الدراسة برسم معالم الطريق للعمل على تعزيز حقوق الطفل في دول مجلس التعاون بما ينسجم مع الأحكام الواردة في الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل وبروتوكولها وذلك من خلال التطبيق والممارسات الفعلية وإتخاذ الاجراءات اللازمة لمتابعة تنفيذ أحكامها.

ولا يسع المكتب التنفيذي وهو يصدر هذه الدراسة التي تشكل إضافة نوعية غير مسبقة للمكتبة العربية الخليجية من جهة، وما تشكله من قيمة علمية وعملية لأصحاب القرار المعنيين بالطفولة حول ما ينبغي أن يكون بشأن حقوقها والالتزام بتنفيذها في دول المجلس، إلا أن يتقدم بفائق الشكر والتقدير للدكتور يوسف إلياس، أستاذ القانون الاجتماعي لجهوده المتخصصة في القوانين والتشريعات الخاصة بدول مجلس التعاون، والشكر موصول للجهات المعنية بالدول الأعضاء التي كان لتعاونها واهتمامها الأثر البالغ في إنجاز الدراسة.

والله ولي التوفيق،،،

المدير العام

عقيل أحمد الجاسم

المنامة: ٢٠١٤م

الموافق: ١٤٣٥هـ

مقدمة:

تعددت إهتمامات المكتب التنفيذي لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون بالقضايا ذات الصلة بالطفولة، وإتخذت هذه الإهتمامات العديد من المسارات، التي كان من بينها إصدار عدد وفير من الدراسات التي تناولت الجوانب الاجتماعية والنفسية ذات الصلة بالطفولة.

وتأتي هذه الدراسة لتمثل إحدى الحلقات في سلسلة الإهتمامات المتواصلة للمكتب بقضايا الطفولة، إلا أنها جاءت متميزة عن غيرها في كونها الأولى بين الدراسات التي تتخذ لها مدخلاً (حقوقياً) في التعامل مع قضايا الطفل، حيث تحدد موضوعها في البحث في (حقوق الطفل) في قوانين دول مجلس التعاون، ومقارنة التنظيم القانوني لهذه الحقوق النافذ في هذه الدول مع ما تقررره الصكوك الدولية المنظمة لحقوق الطفل.

ويتزامن إعداد هذه الدراسة مع حراك مزدوج في دول المجلس، معبراً أصدق تعبير عن الإهتمام الذي توليه بحقوق الطفل، يتمثل وجهه الأول في تصديقها على الصكوك الدولية ذات الصلة بحقوق الطفل، ومن ثم قبولها أن تكون (أطرافاً) في هذه الصكوك، مما يفرض عليها إلزاماً بمواءمة تشريعاتها الوطنية ذات الصلة بحقوق الطفل مع ما تقررره نصوص الصكوك الدولية، ويتمثل وجهه الثاني في توجه هذه الدول إلى مراجعة مدوناتها القانونية الوطنية المنظمة لحقوق الطفل بغية إستبدال

مدونات جديدة بها، أو تعديل أحكامها لكي تبدو أكثر إنسجاماً مع ما تقضي به الصكوك الدولية من أحكام.

إن الحراك المشار إليه بوجهيه يحتاج إلى أن يتأسس على معالم طريق تحدد مساراته بدقة، ومن أولى معالم الطريق هذه، بيان أين تقف أحكام القوانين الوطنية في دول المجلس من أحكام الصكوك الدولية التي يُراد لها أن تتواءم معها. وهذا هو هدف الدراسة الرئيس، والسؤال الجوهرى الذي تسعى إلى الإجابة عليه.

والدراسة في سعيها إلى ما تقدمت الإشارة إليه تواجه عقبة كأداء، قد لا تنهياً لها كل فرص تخطيها والتغلب عليها تتمثل في أن عليها أن تتعامل مع عدد كبير من النصوص القانونية الوطنية المتناثرة في قوانين صدرت في أوقات متباعدة في سبع دول، دون أن يجمعها منظور مفاهيمي موحد، وتقوم على إجترأ المسائل التي تعالجها، والتعامل مع كل منها على إنفراد، منفصلة عن المسائل الأخرى.

وفي ضوء الحقيقة المتقدمة، فإن ما تطمح إليه الدراسة، يقف عند حدود رسم معالم الصورة في إطارها العام، وبالقدر الذي يكفي لتحقيق الغرض منها معللة ذلك بأن (ما لا يدرك كله، لا يترك جُلّه).

وللغرض أعلاه، سنوزع هذه الدراسة على بابين، نبحث في أولهما حقوق الطفل في القانون الدولي لحقوق الإنسان وقوانين دول المجلس، وفي ثانيهما نقوم بالتعريف بماهية هذه الحقوق وتنظيمها القانوني.